

حوار مع رئيس شركة المستثمر الدولي

البحر: شركات استثمار قد تسقط جِراء ممارسات خاطئة سادت خلال فترة الرواج

حوار محسن السيد:

الاستثمار في الكويت الآن متوقع بحكم الازمة العنيفة التي يمر بها الاقتصاد المحلي والعالمي حاليا على اعتبار ان هذه الشركات هي المرآة التي تعكس وضع أسواق المال ومن بعدها المصارف، بيد ان القطاع المصرفي الكويتي أقدم واثرى تجربة كما ان هذا القطاع مر بتجارب دقيقة من قبل، بخلاف قطاع بنوك الاستثمار في الكويت الذي يعد حديثا وهو اليوم يتعرض لأول تجربة او اختبار حقيقي له مع ازمة بهذا الحجم، في وقت دأب قطاع الاستثمار ان يعايش فترات رواج متفاوتة، لذلك نقول ان قطاع الاستثمار يبدو اليوم في وضع حرج، ولا تزال الرؤية غير واضحة.

أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة المستثمر الدولي عدنان البحر ان وضع شركات الاستثمار في الكويت اليوم وبعد مرور أكثر من ستة أشهر على الازمة المالية، يبدو حرجا وسيكون حرجا للغاية مع تقدم الوقت واشتداد التداعيات وما يتبعها من تراجع أكثر في قيم الأصول اذا لم تكن هناك آليات للعلاج. واضاف البحر في حوار خاص مع «القبس»: الوضع الذي تعيشه شركات

الصحافة اليوم Today in the Press



وتعزيز الثقة به.
- محاولة إعطاء الحيوية
الى سوق الائتمان والتمويل
المالي.
- منع انتشار الأضرار من
المشركات المستثمارة
المخضرة الى الشركات الأخرى
والصناديق.
- اكبر الجاد قطلة قانونية
تسمح للمبركات المتضربة
بالعمل تحت مظلتها القانونية
إعادة ترتيب أوضاعها ان امكن.
وبصفة: لهذا اقول ان مشروع
فريق المحافظة منطقي وعملي
ومؤازر، وانصح بإقراره على
وجه السرعة.

لا يمكن الركون للإجراءات الحكومية
على أنها وحدها كفيلة بحل الأزمة

ومن تدخل الحكومة لعدم
الاستحار، قال البحر: لا أريد
تدخل الحكومة لدعم الأسعار
بما يشكل من الأضرار، ليس
لعدم رغبتى في المحافظة على
الاستحار ولكن الفعالي وعدم
إجوى مثل هذه القرارات وعدم
فديتها على تحقيق أهدافها،
وبالتالي من الإجمي لحول
هذه الوارد الى سياسات قد
تكون أكثر جدوى مثل شجيع
عونة الائتمان المصرفي، تخفيف
أثار الأزمة، منع انتشار العدوى
وحدية القطاع المصرفي.
وأضاف: ان الجبل، في رأيي،
في هذا الصدد ليس جدا حول
تدخل المال العام من عدمه،
ولكن حول الأولويات استخدام
أمال العام وأرى استخدامات
هي الأجمي، فالبيعض يراها
في توفير الوتراف الحكومية
حتى في حال عدم حاجة الدولة،
وأخرون يرونها في إسقاط
ديون الأفسران، وفريق ثالث
يجحون الأولوية في الإسكان
الحكومي أو دعم أسعار السلع
ومواد البناء.



• عدنان البحر

البنوك ستعبر الأزمة أما شركات الاستثمار فهذا أول اختبار لها

وأضاف البحر قائلا: ما
تابعناه من جدل قد احدث في
بعض الأحيان حول مشروع
الاستقرار المالي، هو نتاج طبيعي
لحولنا في بلد ديموقراطي،
والإشكال في الكويت أننا في
دولة ديموقراطية حديثة
ولم تستقر شعائر العمل
الديموقراطي وهياكله بما
يكفي لتمكين من تحرير مثل
هذه المشاريع بالسوية المقولة
كما صححت في دول أخرى
ديموقراطية أكثر رسوخا،
هناك مشاريع ألق تعقيدا وجزلا
لا تزال عالقة في السبائك، قد

المركزي هو الأفضل

وحول رأيه في الجهود
الحكومية التي بذلت في شأن
معالجة تداعيات الأزمة المالية
حتى قبل استقالة الحكومة، قال
البحر: أضعنا الكثير من الوقت
قبل اختيار الجهة المصححة
لإدارة الجهود الرسمية لحاوية
أحزاء تداعيات الأزمة المالية،
والخير، في رأيي أنه تم اختيار
الأفضل جهة وهي البنك المركزي
ليكون على رأس الجهة المعلقة
بإدارة الجهد الرسمي.

مفهوم الدعم

وأضاف: كالمصداقي، وكما
أوضحته، لا أرى جدوى من دعم
الأسعار ولا في أي دعم دائم لأي
غاية فالدعم الدائم مضم، لكنني
أقبل بالدعم لفترات محددة
لفترات وجيزة ويكون الهدف
أومها المعنوية على تحفي أزمة،
أو محاربة انتشار أزمة، أو
التخفيف من أثارها أو التثبيغ
على سلوك المسار الصحيح،
وأرى ان العمل استخدام دائم
للمال العام هو الاستثمار في
البنية التحتية للاقتصاد.

مشروع منطقي

وحول رأيه في ما تضمنته
مشروع الاستقرار المالي من
معالجات تخصن شركات
الاستثمار أو وضع البحر: «أنا
مع كل المشاريع التي تساعد
على محاربة المخاطرة على
القدر الممكن من المخاطر خلال
المرور التي بيجت خلال
الأزمات والمخاطر، وأعرف
بأننا لا يمكن وقد لا يكون من
الجدى المحافظة عليها كلها، في
الوقت ذاته اتمد على ضرورة
الاستقرار التي تساعد على
احتواء أثار الأزمة وتناحياتها
وتمنع من انتشارها والتخفيف
من أثارها ما امكن، فلا يمكننا
منع الأزمات ولا يمكننا إزاحة
أثارها كأنها لم تحدث، ولكن
-لواجب علينا محاولة السيطرة
عليها والحول دون انتشارها
وتخفيف أثارها.

وقال البحر: في رأيي مشروع
تعريف الاستقرار المالي، معقول

قال البحر: شركات
الاستثمار جميعها تعاني
حاليا جراء هذه الأزمة غير
المسبوقة نتيجة التراجع الحاد
في قيم الأصول ولا تنسى ان
الأزمة عالمية وليست محلية، لكن
على أي حال شركات الاستثمار
جميعها ليست سواء في
حجم الناتج، فحجم هذا الناتج
يتفاوت حسب تركيز استثمارات
كل شركة وطق عملها وفديتها
على إدارة المخاطر، ومصانر
إرباحها.

الأزمة وأشياء أخرى

وردا على سؤال عما اذا
كانت الأزمة وحدها سبب
مخانة شركات الاستثمار، أم
ان ممارسات سارت في فترة
الغرة ساهمت أيضا في هذا
الناتج، قال البحر: بالطبع كانت
خناك ممارسات غير مواتية
على الأقل عرفت من تاجر هذه
الشركات بتداعيات الأزمة
تضمنها ان فترات الرواج
كانت طويلة نسبيا، نادما
فترات الرواج الطويلة تتسبب
في ممارسات استثمارة
وإدارية خاطئة، لكن يتقوى ان
أزمة مالية بهذا الحجم هي
السبب الرئيسي.

وعما اذا كانت تداعيات هذا
الوضع ستسبب عن سقوط
شركات استثمارية، قال البحر:
«اعتقد ان أمرا كهذا وارد
الحدوث، ولا استبعد سقوط
شركات استثمارية جراء الأزمة
الحالية».

Publication: Al Qabas.
Date: 22nd March, 2009.
Page No. 43. (3/3)

الصحافة اليوم Today in the Press



أنصح نفسي قبل نصح الآخرين

حول وضع شركة المستثمر الدولي في ظل الأزمة الحالية، قال البحر: لقد تأثرنا جراء الأزمة الحالية، شأننا شأن الآخرين، لكننا ومن واقع ما أراه سنكون قادرين على تخطي هذه الأزمة كما تخطينا أزمات أخرى تعرضنا لها من قبل، مشيراً في هذا الصدد الى أنه يمكن للشركة التعامل مع التزاماتها الحالية من دون ان تشكل عائقاً لمستقبلها.

وفي رده على سؤال حول نصيحته للمستثمرين في سوق الكويت للأوراق المالية في ظل الظروف الحالية، قال البحر: يصعب إسداء النصح حالياً، ونحن بصدد الحوار حول الأضرار التي لحقت بشركات الاستثمار، فان كان عندي شيء من النصح فمن الأجدي ان انصح به نفسي.